

البترول بين هيمنة الرأسمالية وأزمات السوق الدولية

د / رشدي إبراهيم رشدي عابدين

دكتوراه في الحقوق - قسم الاقتصاد والمالية العامة - جامعة الاسكندرية

المقدمة

يعتبر البترول سلعة استراتيجية ليس للدول الصناعية المستهلكة فحسب وإنما للدول المنتجة والدول المتخلفة، كل على حسب احتياجه، يعتبر البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ عام ١٨٥٩، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصراً حيوياً من عناصر الحياة اليومية. ولم يعد البترول أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضاً مصدراً لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم. كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها البترول.

تتميز الصناعة البترولية بارتفاع درجة مهارة القوى العاملة واستقطابها لكوادر فنية جيدة وسرعة تطبيقها لأحدث التقنية المتوفرة، وفوق كل هذا عهد عن صناعة البترول إدارتها الخلاقة. ونتيجة لهذه الصفات الاقتصادية والمالية والتقنية والإدارية فقد ساعدت جميعها في تكوين شركات بترولية عالمية كبرى يتصف نمط أعمالها باحتكار القلة بحيث امتد تكاملها الاقتصادي عامودياً وأفقياً على نطاق دولي أدت بدورها في اكتساب هذه الشركات لقوى اقتصادية وسياسية لا يستهان بها خاصة إنها تتعامل بسلعة استراتيجية لها أبعادها الاقتصادية والعسكرية.

إن الأهمية البالغة للبترول في اقتصادات العالم، جعلت سوق البترول غير حرة بالمعنى الاقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق فقط، فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول وبين الدول النامية المنتجة للبترول وكذا بين الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف.

يؤثر استقرار الأسواق المالية على أسواق المنتجات بصفة عامة وسوق البترول بصفة خاصة، فمن خلال الاستثمار في الصناديق المالية والمضاربة في السوق الآجلة للبترول، تتأثر أسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وترجع قرارات المضاربة أو الاستثمار في أسواق البترول إلى وجهة نظر المتعاملين في السوق البترولية من ناحية، وفرص الاستثمار في مختلف القنوات المالية الأخرى من ناحية ثانية. فانخفاض الفائدة على العديد من العملات الرئيسية، والاضطرابات في سوق الأسهم، وكذلك تذبذب قيمة الدولار أمام اليورو، وزيادة الطلب على المواد الخام، تدفع الكثير من المستثمرين في السوق الآجلة إلى شراء عقود المواد الخام، وبالتالي عقود البترول، وهو ما يعنى زيادة الطلب على البترول فيأتي ارتفاع الأسعار كنتيجة منطقية.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة الى محاولة تسليط الضوء على احتكار وهيمنة شركات البترول دولية النشاط على سلعة البترول ومنابعها وتخفيض سعرها باستمرار في الأسواق الدولية تنفيذاً لاستراتيجية حكومات الدول الصناعية الرسالية.

فرضيات الدراسة

- البترول سلعة استراتيجية، لأنه يدخل في كثير من الصناعات، سواء كوحدة طاقة أو مادة خام.
- تسعى الشركات دولية النشاط الى فرض سيطرتها على منابع البترول.
- تسعى الدول الرأسمالية الى توفير امدادات الطاقة، من خلال طرح بديل عن الشرق الأوسط.
- الأسواق البترولية تتأثر بشدة من الأزمات المالية، مثل باقي أسواق السلع الاستراتيجية.
- الأزمات المالية جزء أساسي من النظام الرأسمالي.

من خلال العرض السابق، يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للبحث كالتالي:

البترول سلعة استراتيجية، لهذا تسعى الدول الرأسمالية للسيطرة على منابعه عن طريق شركاتها دولية النشاط للحصول على بترول خام ذات أسعار منخفضة

وتأمين امدادات الطاقة لديها، الا أن البترول كسلعة يتم تداولها في الأسواق فإنها تتعرض وتتأثر بجميع الأزمات المالية.

يتلخص منهج البحث العلمي المستخدم لاستخلاص البحث في الآتي:

أولاً: وصف وتقسيم الظواهر محل البحث العلمي: هذه العملية تستند الى توجيه الذهن والحواس الى الأهمية الاقتصادية لسلعة البترول، رغبة في الكشف عن أسباب احتكارها وتدني أسعارها في الأسواق العالمية، توصلنا الى كسب معرفة جديدة تتمثل في استغلال أمثل لتلك المادة من قبل الدول المنتجة.

ثانياً: استخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق الاستقصاء: أي تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجريد، للوصول الى أفكار تتعلق بموضوع البحث العلمي.

ثالثاً: دراسة المظاهر الكيفية والكمية: الكيف والكم لا ينفصلان رغم تضادهما، معرفة طبيعة البترول وأزماته لا يمكن أن تتم بالتضحية بأحدهما، دراسة المظاهر الكمية لا يمكن أن تكون الا بناء على أساس معرفة كيفية لأحوال السوق الدولي.

نظراً لأهمية البحث واتساعه فقد حاولنا ضبط خطة البحث وعرضها من خلال ثلاثة محاور يستجيبون لمتطلبات البحث، لتسهيل على القارئ التعمق دون أدنى صعوبة، وفي موضوع البحث بصفة خاصة، وقد تم اختيار عنوان البحث وهو: البترول بين هيمنة الرأسمالية وأزمات السوق الدولية) وذلك لإظهار إشكالية البحث.

تتمثل محاور البحث في:

المحور الأول: الأهمية الاقتصادية لسلعة البترول.

المحور الثاني: هيمنة الرأسمالية على الصناعة البترولية.

المحور الثالث: أزمات السوق الدولية.

المحور الأول

الأهمية الاقتصادية لسلعة البترول

تسارعت أهمية البترول مع تزايد استعماله في الصناعة ومصدر للطاقة. فالبترول

أصبح ذو مكانة بالغة بالنسبة للعديد من الدول خاصة الدول المنتجة للبترول، لاعتمادها الشبه كلي على الدخل الناتج منه في اقتصادها. وكذلك بالنسبة للدول المستهلكة الذي يعتبر المصدر الأساس للطاقة وتحريك عجلة صناعية بالنسبة لها. وعلى الرغم من أهميته الاقتصادية إلا أنه يتميز عن باقي الصناعات بضخامة تكاليفه وارتفاع درجة المخاطرة لأنه قد يتم الانفاق بسخاء ثم تنتهي عملية البحث والاستكشاف بوجود بئر جاف أو بئر مياه جوفية.

يمكن اعتبار البترول وبحق سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين، الذي يمكن أن يطلق عليه قرن البترول أو قرن الصناعة البترولية نظرا للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر. وقد أدى وجود البترول ومنتجاته المختلفة الى حفز التفكير بخلق وتطوير الأجهزة والتقنيات الحديثة. (١)

نتيجة للأهمية الاقتصادية للبترول تم عمل دراسات وأبحاث حول الفترة الزمنية لوجود البترول واحتياطاته وبدأت توقعات نقص البترول في المستقبل بعد وقت قصير من بدء الإنتاج التجاري في أواخر القرن التاسع عشر. وفي النصف الأول من القرن العشرين، وكان هناك قلق بشأن النقص الوشيك لإمدادات البترول.

إن لاحتياطيات الموارد الطبيعية أهمية في تطور هذه الموارد فلا يمكننا القيام بصناعة أو وضع استراتيجية لها إلا إذا كانت احتياطاتها واضحة ولها مردود اقتصادي، فالعملية الإنتاجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحجم الاحتياطيات. وتعتبر عملية البحث والتنقيب عن مصادر الطاقة قصد تطوير الاحتياطيات العملية الأولى، وتلحقها بعد ذلك عملية التطوير والإنتاج والنقل ثم التحويل والاستهلاك.

يعد احتياط البترول المورد الرئيسي لتكوين واستمرار شركات البحث والتنقيب، حيث يرتبط الاحتياطي بالنتائج الايجابية لعمليات حفر الآبار الاستكشافية العميقة تحت باطن الأرض، ويكون هذا الاحتياطي زيتا خاما أو غازا طبيعيا أو غازا مصاحبا. (٢)

(١) د/ رشدي إبراهيم؛ اقتصاديات الثروة البترولية الاقتصاد المصري نموذج للدراسة، نور للنشر، الطبعة الأولى، لاتفيا، ٢٠١٨. ص

(٢) د/ رشدي إبراهيم؛ اقتصاديات الثروة البترولية، مرجع سابق. ص ٧٨

ينفرد البترول عن بعض مصادر الطاقة الأخرى بأنه صناعة تحويلية، بمعنى أن البترول الخام لا يستهلك مباشرة بل يدخل بعد استخراجة من الآبار إلى المصافي قصد تكريره وتحويله إلى عدة مواد كغاز البترول والسوائل الأخرى المعروفة بالمواد المكررة كالبنزين والكيروسين والديزل مع مواد أخرى ثقيلة مثل الزفت والنافتا والمواد البتروكيمياوية الأخرى التي تصنف بالآلاف من المنتجات النهائية والوسيلة كالمطاط والبرافين والبلاستيك والأسمدة والأدوية إلى غير ذلك من المواد.

تبرز أهمية صناعة البتروكيمياويات في أنها تعطي دفعة قوية لصناعات كثيرة تستخدم منتجاتها، كصناعة الغزل والنسيج والمطاط الصناعي ومنتجات البلاستيك الخفيفة ومستلزمات التشييد والبناء وأجزاء هامة من هياكل السيارات وصهاريج التخزين وأجسام الزوارق البحرية، ولذا من الأفضل إقامة هذه الصناعة بدلا من استيراد منتجاتها من الخارج وتصدير البترول كخام.

هناك العديد من البلدان يقتصر نشاطها الصناعي للمحروقات على مراحل العملية الانتاجية كحالة الدول النامية، كما وهناك العديد من البلدان يقتصر نشاطها الصناعي للمحروقات فقط على مرحلة التصنيع البتروكيمياوي مثل العديد من بلدان أوروبا الغربية التي لا تتوفر الثروة البترولية في أراضيها بل تقوم على استيراد السلعة البترولية، وهذا راجع لما تتطلبه هذه الصناعة من تكنولوجيا فائقة محتكرة من طرف الدول الصناعية.

هذه المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة تعد بالألف، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية... الخ

لقد ساعد التقدم العلمي والتكنولوجي إلى جانب الوضع الاقتصادي في تطوير استعمالات الغاز الطبيعي في الصناعات بصفة عامة وفي الصناعة البتروكيمياوية بصفة خاصة وهذا راجع لعدة اعتبارات أهمها الاعتبارات البيئية، حيث تعتبر مادة أقل تلويثا مقارنة بالمواد الأحفورية الأخرى (زيت خام، فحم). كما أن تطور أوضاع سوق الطاقة وما أنجز عنه من تقلبات في أسعار البترول أدى بالدول المستهلكة للبترول إلى تنويع الطاقة لتلك الدول، وهذا لضمان تموين اقتصادها بالطاقة

وبأسعار معقولة. ويعتبر الغاز الطبيعي مادة أولية للصناعة البتروكيمياوية نظرا لما يحتويه من عناصر وأهمها الميثان المتوفر بكثرة خاصة في الغاز الطبيعي الحر.^(١)

تحتاج الصناعة الى الطاقة في صورة وقود أو قوة محرّكة وأيضا كمدخل أساسي في العمليات الصناعية، مثل استخدام الغاز الطبيعي في صناعة الأسمدة والحديد والصلب وكذلك صناعة الألومنيوم، ويعود السبب الأساسي في تضاعف استهلاك الطاقة عبر العقود المتتالية الى ارتفاع معدلات الاستهلاك الصناعي وتحديدًا في ضوء سياسات التسعير المنخفضة للمشتقات البترولية. يعبر مؤشر استهلاك الطاقة عن كمية الطلب على المشتقات البترولية، حيث تستهلك المنتجات البترولية في الكثير من المجالات.

أولاً: الأهمية التجارية للغاز الطبيعي:

تتجاوز التجارة العالمية للبترول الخام نصف ما يستهلكه العالم، أما التجارة العالمية للغاز الطبيعي فإنها لا تتجاوز في الوقت الحاضر ورغم نموها المستمر ٢٠% من الاستهلاك العالمي، ذلك لأن التوسع في هذه التجارة صار يتطلب نقل الغاز من حقول تبعد عن الأسواق الرئيسية لاستهلاكه مسافات شاسعة سواء تم النقل بالأنابيب أو بالإسالة التي ينشدها العالم كما لا تعكس الخصائص المتميزة للغاز الطبيعي والتي تتطلب تحقيق سعر يزيد على سعر ما يعادله البترول حرارياً، وتتمثل أهمية تجارة الغاز الطبيعي في الآتي:

(١) تعتبر مشروعات تصدير الغاز المسال من المشروعات المتكاملة طويلة الأجل، إذ يتم فيها ربط معامل الغاز المسال بعدد معين من الناقلات التي تبني خصيصاً لنقله ولا تصلح لغير ذلك، ثم يقام في الدولة المستوردة للغاز أجهزة لإعادته إلى حالته الغازية، إلى جانب هياكل النقل عبر شبكات الأنابيب التي يتم توزيعه من خلالها على مناطق الاستهلاك، ومن مقتضى هذه الطبيعة الخاصة لمشروعات الغاز تتميز عقود التصدير بالأجل الطويلة إذ تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة، ونفس الأمر ينطبق على تجارة الغاز عبر الأنابيب، إذ يستلزم لنقل الغاز الطبيعي عبر مسافات كبيرة مد خطوط أنابيب تقطع جبال ومرتفعات ومياه بحار عميقة إلى جانب انجاز محطات ضغط وما يتبعها من منشآت وهياكل ضخمة .

(١) د/ رشدي إبراهيم، اقتصاديات الثروة البترولية، مرجع سابق، ص ٢١٠

٢) تعتمد تلك المشروعات على الاستخدام الكثيف لرأس المال، وقد جرت العادة على أن يشترك كل من المصدر والمستورد والشركات الوسيطة في توفير التمويل اللازم بالإضافة إلى قيام عدد من البنوك بتوفير جانب من التمويل في صورة قروض طويلة الأجل، فالتمويل بالقروض يصطدم أحيانا باشتراط البنوك بوجود بند في عقود بيع الغاز لضمان حد أدنى للسعر، غير أن صعوبات التمويل صارت أكثر سهولة نتيجة لاعتمادها على تمويل البورصات، كما حدث مع المشروع القطري حيث طرح سندات الاكتتاب في أسواق المال العالمية.

٤) في السنوات الأخيرة ظهر مستثمرون يمتلكون ناقلات الغاز المسال، ويقومون بتأجيرها لمدة طويلة أو حتى بنظام الرحلة الواحدة، وقد أخذ هذا النظام في الانتشار نتيجة لظهور الأسواق الفورية للغاز المسال.

٥) إن تجارة الغاز المسال تستلزم تنظيم العلاقات التي تربط بين المصدر والمستورد ولذلك ينبغي أن تكون تلك في إطار عقود يمتد سريانها إلى آجال طويلة العقود ٢٠-٢٥ سنة على قدر من المرونة والدقة بحيث تراعي جميع المشاكل المحتملة التي تواجه كل التغيرات الممكنة، والتي تطرأ خلال المدة، ونظرا لاتساع نطاق الصناعة وازدياد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للغاز، أخذت الدول المستوردة للغاز الطبيعي تطالب بإعادة التفاوض حول بعض النصوص التي كانت توفر ميزة للدول المصدرة، مثل وضع حد أدنى للسعر، أو شرط استلم أو ادفع الذي يلزم المشتري باستلام الكميات المتعاقد عليها أو نسبة معينة منها خلال فترة زمنية معينة. ولا يعرض من دفع قيمتها إذ لم يتمكن من استلامها.

٦) إن تجارة الغاز تعتمد في تحديد السعر على التفاوض بين طرفي العقد المصدر والمستورد، ويمكن أن يتفاوت السعر تفاوتاً كبيراً تبعاً لظروف وموقع كل مشروع. ومن هذا المنطق فإن تلك التجارة ما زالت تعتبر تجارة إقليمية وتفتقد إلى وحدة السوق، ومن ثم يمكن أن تتفاوت أسعاره بين إقليم وآخر نظراً للافتقار إلى آليات للسوق والتي تساعد على تحقيق المرونة السعرية الخاصة بكل إقليم، على عكس ما يجري في أسعار البترول التي ما زالت تتسم بقدر كبير من الشفافية والتجانس على المستوى العالمي، فإذا وجدت فجوة انكماشية في عرض البترول تؤدي إلى ارتفاع أسعاره، يتحول مسار بواخر البترول إلى الأسواق التي ارتفعت فيها الأسعار، وبذلك يعود التوازن وتتحقق

وحدة السوق العالمية للبترول، وذلك خلافاً لأسعار الغاز التي ما زالت رهينة الظروف الخاصة بكل مشروع وتخضع للتفاوض بين المتعاقدين.

(٧) تتميز أسعار الغاز بالإذعان والاحتكار من طرف المستورد، إذ تتطلب اقتصادات مشروع إسالة الغاز الطبيعي أو النقل عبر الأنابيب الإمكانيات التكنولوجية والتقنية والتمويلية لإنجاز مشروع التصدير وتتركز عند الدول المستهلكة للغاز، ولذلك فإن التفاوض على أساسيات المشروع كثير ما يضع الدول المصدرة للغاز في الموقف الأضعف.

ثانياً: عوائد البترول

حدث ارتفاع عافي حجم الواردات التي أصبح بالإمكان تمويلها بفضل لفوائض البترولية بما أن معظم صادراتها لدول عربية بشكل عام، والدول المصدرة للبترول وبشكل خاص، هي من المراتب الأولى والوسيلة التي تعتمد على نمو الاقتصاد العالمي، فإن ارتفاعها يحسن موازينها الخارجية ويؤيد من إيرادات حكوماتها، التي تقوم بدورها باستعمالها لإيراد التلتأني على النشاطات الاقتصادية المختلفة وبالتالي يمكن استخدامها مقسمات لعائدات صادراتها لتستيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية أو تمويل صناعاتها لئلا تلجأ إلى تصديرها لمنتجاتها موجهة للأسواق الخارجية.^(١)

ارتفع الناتج المحلي لأقطار منظمة الأوبك^(٢) بنسبة أكثر من ١٥٠٪ ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. فمع ارتفاع أسعار البترول والغاز منذ عام ٢٠٠٤ أصبحت عوائد صادرات البترول تشكل حوالي ٣٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كما في عام ٢٠٠٨ وحوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون (كما في عام ٢٠٠٧).^(٣)

للطلب على البترول علاقة مباشرة بمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والدول النامية على السواء. وبالتالي فإن احتمالات الانتعاش أو الركود الاقتصادي ستعكس على احتمالات زيادة أو انخفاض الطلب على البترول ومن ثم على النشاطات الاقتصادية في الدول المصدرة له. وقد اتخذت هذه العلاقة مسارات مختلفة إلى حد ما، وذلك بناء على معدلات أسعار البترول من جهة وعلى أنماط الاستهلاك وترشيده في الدول المستهلكة من جهة أخرى.

(١) د/ جميل طاهر: النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، ديسمبر ١٩٩٧ - ص ٢٠

(٢) هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعميق التعاون الاقتصادي بين أعضائها في مجال البترول. أنشئت باتفاقية أبرمت في ٩ يناير ١٩٦٨ بالعاصمة اللبنانية، بيروت، بين دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، والمملكة الليبية.

(٣) مجلة النفط والتعاون العربي العدد ١٣٤ صيف ٢٠١٠

تواجه صناعة البترول تحديات بيئية قد يكون لها انعكاسات على طلب البترول وعائده، حيث يعتبر البترول من أكثر السلع تعرضاً لفرض الضرائب، بهدف الحد من التلوث، سواء على شكل بترول خام أو منتجات مكررة أو حتى استهلاك. ويبلغ متوسط هذه الضرائب ثلاثة أضعاف تكلفة البترول الخام في دول المجموعة الأوروبية وضعفين في اليابان و٦٥% في الولايات المتحدة الأمريكية وقد قدرت دراسة للأوبك في أن فرض ضريبة الكربون على مستوى المجموعة الأوروبية أدت الى تخفيض الطلب بمقدار ٧٠٠ ألف برميل يوميا حتى عام ٢٠٠٠. ٣ ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٥، وأنها ستكلف الأوبك ١٤ مليار دولار. وسيؤدي ذلك أيضا الى انخفاض معدلات النمو في الدول الأوروبية.^(١)

على الرغم من انتاج الولايات المتحدة الضخم الا أنها من أكبر مستوردي البترول في العالم على عكس روسيا التي تنتج وتصدر، وذلك راجع الى قوة الاقتصاد داخل البلدين^(٢)، فالنتائج المحلي الروسي يقدر بـ ١,٦٤ تريليون دولار أما الولايات المتحدة فنتائجها الإجمالي يقدر بـ ٢٣ تريليون دولار أما الناتج الاجمالي الصيني فيقدر بـ ١٦,٨ تريليون دولار.

الترتيب	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢,٩
٢	الصين	١٦,٨
٣	اليابان	٥,١
٤	ألمانيا	٤,٢
٥	المملكة المتحدة	٣,١

جدول يوضح الناتج الإجمالي المحلي لأعلى خمس دول لعام ٢٠٢١^(٣)

في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ أصبحت هناك مخاوف في أسواق البترول بسبب السعر المتدني وخسارة الصناعة البترولية، الا أن أوبك كانت وما زالت تشجع شركات البترول وتعمل على طمأنتهم والنظر الى المستقبل من خلال رؤية بعيدة المدى،

(١) د/ جميل طاهر: النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص ٢٢

(2) Iakovos Alhadeff: The Geopolitics of Energy & Terrorism Part 3. 2016. P 4

(3) International Monetary Fund World Economic Outlook (October - 2021)

وهذا من أجل الاستثمار في مجال الإنتاج حتى تتجنب مخاطر تراجع الأسواق في المستقبل، كما زيادة الاستثمارات في مجال صناعة البترول يعمل على خلق وظائف جديدة ويدعم اقتصادات الدول، وبالتالي لا بد من النظر إلى المستقبل نظرة تضافرية وليست تشاؤمية.^(١)

التشديد الرئيسي على تأمين الطاقة يعتمد على الغاز الطبيعي، فأوروبا تعتبر المستورد الرئيسي للغاز الطبيعي، فهي تستورد سنويا ٤٠٠ مليار متر مكعب حيث أن إنتاجها المحلي به نسبة عجز تقدر بـ ١٥٠ مليار متر مكعب تعوضه بالاستيراد وخصوصا من روسيا والنرويج، ولكن في السنوات الأخيرة نمت استيراد الغاز الطبيعي المسال من الجزائر وقطر ونيجيريا.^(٢)

ثالثا: التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على الغاز الطبيعي؛

تشير الدراسات التي تعتمدها الوكالة الدولية للطاقة كل عام حول موازين الطاقة المتوقعة حتى ٢٠٣٠، إلى احتمال استمرار نمو الطلب العالمي على الطاقة الأولية بمعدل ١,٧ بالمائة سنويا خلال ٢٠٠٢-٢٠٣٠، وهو أقل بقليل من معدل النمو منذ الصدمة البترولية التي شهدتها العالم عام ١٩٧٣، كما تؤكد أرقام الدراسات أن الدول النامية ستساهم مساهمة هامة خاصة الصين والهند في هذا الطلب على الطاقة. وستكون زيادة الطلب بصفة خاصة في قطاع توليد الكهرباء، الذي يتوقع أن يساهم في زيادة الطلب على الغاز الطبيعي سواء في الدول الصناعية أو النامية وبالتالي سيشكل قوة دفع لصناعة الغاز الطبيعي العالمية في قطاع توليد الطاقة الكهربائية، إذ أن الطلب العالمي على الكهرباء سينمو بوتيرة تفوق نمو أي شكل آخر من أشكال الطاقة، وعلى هذا الأساس فإن هذا القطاع يقوم بدور هام في النمو المتوقع للغاز الطبيعي.

فهذا القطاع يوفر فرص أفضل لنمو الطلب على الغاز الطبيعي في المستقبل المنظور، وعلى الرغم من المحاولات التي تدعو إلى إحياء بديل للطاقة النووية خاصة في فرنسا لتنويع مصادر طاقتها، إلى جانب ذلك تطوير تقنيات استخدام الوقود السائل المنتج من الغاز الطبيعي في وسائل النقل للمساهمة في الحد من تلوث

(1) OPEC annual reports. 2014p 2

(2) <https://www.energyinst.org/>

البيئة. وبصفة عامة فإن احتمالات النمو في صناعة الغاز الطبيعي تبقى جيدة على المدى البعيد.^(١)

يرجح استمرار ضعف الطلب من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويتوقع أن يؤدي ارتفاع الاستهلاك في البلدان غير الأعضاء في المنظمة الى استمرار قوة الطلب العالمي على المدى المتوسط. وتأتي الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على البترول البالغة ١٣,٨ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٦^(٢) مدفوعا أساسا بطلب البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكان نمو طلب البلدان غير الأعضاء في المنظمة في السنوات القليلة الماضية مدفوعا بالنمو السريع في بلدان بريكس^(٣). ويتوقع أن يظل استهلاك البترول السعودي قويا، وأن يتباطأ قليلا على المدى المتوسط. ويتوقع أيضا زيادة نمو الطلب في عدة اقتصادات أخرى غير اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك بعض الاقتصادات الأفريقية. ومن المتوقع أيضا أن ينخفض الطلب على البترول في بلدان المنظمة نتيجة التغيرات التدريجية في أنماط استهلاك الطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة والحواجز المتصلة بالتحول من البترول الى أنواع بديلة من الوقود بسبب ارتفاع أسعار البترول وزيادة توافر الغاز الطبيعي. وتشير توقعات بريتيش بتروليوم^(٤) طويلة الأجل حتى عام ٢٠٢٥ الى حدوث مزيد من الانخفاض في طلب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على البترول وخاصة في قطاع النقل نتيجة أوجه التحسن في كفاءة استخدام الطاقة. وفي نهاية المطاف، يتوقع تباطؤ الطلب العالمي على البترول في قطاع النقل بعد عام ٢٠٢٥ نتيجة أوجه تحسن مماثلة في كفاءة استخدام الطاقة والتحول عن استخدام البترول في إنتاج الوقود.

(١) إبراهيم بورنان؛ الغاز الطبيعي ودوره في تأمين الطلب على الطاقة في المستقبل. رسالة دكتوراه ٢٠٠٦، ص ٢٩٤

(2) OPEC: world oil outlook 2045 report. 2021

(٣) هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICS المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم. وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة في بيكاتيرينبرغ، روسيا في حزيران ٢٠٠٩ حيث تتضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. وعقدت أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول «بركس» في يوليو/ تموز عام ٢٠٠٨، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت آنذاك قمة «الثماني الكبرى». وشارك في قمة «بركس» رئيس روسيا دميتري مدفيديف ورئيس جمهورية الصين الشعبية هو جين تاو ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ ورئيس البرازيل لويس ايناسيو لولا دا سيلفا. واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية أهمية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية. انضمت دولة جنوب أفريقيا الى المجموعة عام ٢٠١٠، فأصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك سابقا.

(٤) هي شركة بريطانية تعتبر ثالث أكبر شركة نفط خاصة في العالم بعد إكسون موبيل وشل شكلت الشركة الذراع النفطية للحكومة البريطانية لسنوات عدة قبل خصوصتها سنة ١٩٧٦ وللشركة احتياطات نفطية تبلغ ١٨,٢ مليار برميل ولها شبكة توزيع تتكون من ٢٨,٥٠٠ محطة وقود. كما لها ١٩ مصفاة، لها حقول نفط في بحر الشمال، ألاسكا، روسيا، الجزائر. أنغولا أسهم الشركة مدرجة في مؤشر فوتسي ١٠٠ البريطاني في بورصة لندن.

ثمة عوامل ستؤثر في المستقبل القريب تأثيرا كبيرا على معدل الطلب على الطاقة، ومن هذه العوامل تزايد عدد سكان العالم، هذا الى جانب التزايد السريع لنسبة السكان الذين ينزحون من الريف الى المدن في شتى أنحاء العالم. هذه التغيرات الديموغرافية من المحتمل أن تؤدي الى زيادة الطلب على مصادر الطاقة النادرة جنبا الى جنب مع ظهور بعض القيود على الإنتاج الجديد منها وذلك من خلال سيطرة الشركات الخاضعة لإدارة حكومية الى جانب المخاوف المتعلقة بالمناخ. وهذا ينم عن أن مستقبل الطاقة قد لا يخضع لقوى السوق. ان كلا من المخاوف الخاصة بالمناخ وتوفير الأمان لمصادر الطاقة ووسائل التكنولوجيا الحديثة كلها تعد من العوامل المؤثرة على مستقبل الطاقة في معظم الأحوال.

ان مواجهة الطلب الأساسي على الطاقة خلال العقدين القادمين يتطلب وفقا للتقديرات أكثر من ٢ تريليون من أموال الاستثمار في الهيدروكربون العادي.^(١)

المحور الثاني

هيمنة الرأسمالية على الصناعة البترولية

رأت الإدارة الأمريكية في بترول المنطقة العربية مصدرا متاحا، لأنه الأقل تكلفة على المستوى العالمي، وتخلت الولايات المتحدة عن الذهب كاحتياطي لعملتها عام ١٩٧١. وأصبح البترول أهم دعائم سعر صرف العملة الأمريكية وذلك باعتبار أن الدولار هو العملة المعتمدة في سوق البترول العالمي، الأمر الذي يتيح للخزانة الأمريكية طبع و طرح ما تشاء من أوراق نقد دون غطاء.

استطاعت أمريكا نتيجة الصدمة البترولية الأولى عام ١٩٧٣ تحقيق أهداف متعددة منها، أحداث أزمة تؤدي الى ارتفاع أسعار البترول، حيث أصبحت شركاتها البترولية متحكمة بمعظم الإنتاج والتصدير والتسويق في العالم.

سمحت زيادة أسعار البترول بتحويل جزء من الاستثمارات البترولية الأمريكية والدولية الى الاستثمار في الولايات المتحدة المرتفع التكاليف، كما قللت من قدرة التنافسية لمنتجات الصناعات اليابانية والأوروبية وذلك برفع تكلفتها، وجعلت الولايات المتحدة الممون الرئيسي لليابان وأوروبا.

(١) فيل أوكيف . جيوف أوبراين . نيكولا بيرسال: مستقبل استخدام الطاقة. ترجمة عائشة حمدي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ٢٠١١. ص ٢٧

أدت الزيادة في أسعار البترول الى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي، أي أن زيادة أسعار البترول كانت دعماً للدولار وللإقتصاد الأمريكي، في وقت كانت فيه دول العالم تفكر بالعمل على اضعاف الدولار.

كذلك تم إعادة تدوير البترودولار من خلال استقبال عوائد البترول العربي والایراني في البنوك الرئيسية في نيويورك ولندن، وإعادة تدويرها على شكل قروض بالدولار الى الدول المستهلكة للبترول، وهنا بدأت أزمة ديون العالم الثالث، التي لم تكن سوى إعادة استعمار للدول المتخلفة من خلال إدارة ديونها.^(١)

أولاً: احتكار صناعة البترول

في الوقت الذي كاد الكساد الاقتصادي يطل رأسه والبترول يتزايد على استهلاكه تقدم رئيس مجلس إدارة شل في سنة ١٩٢٨ بفكرة احتكار سوق البترول على رؤساء شركات البترول العالمية، وقد اتفقوا جميعاً فيما يعرف باتفاقية اكناكاري نسبة الى مدينة اكناكاري باسكتلندا، تتضمن الاتفاق ألا تتنافس هذه الشركات فيما بينها، وتجميد أسعار البترول، والتسهيلات في الشحن والنقل والتفريغ، وتحديد أسعار ناقلات البترول، وكل سوق بترولي يأخذ البترول من أقرب الحقول اليها، وجعل سوق البترول في خليج المكسيك هو السعر العالمي، لأن الولايات المتحدة كانت تنتج حوالي ٧٠٪ من بترول العالم من خليج المكسيك.^(٢)

لم يعد بإمكان الولايات المتحدة الاعتماد على الاحتياطات الهائلة للمملكة العربية السعودية من البترول لكبح الأسعار، فعندئذ بإمكان الاحتياطات العراقية القيام بذلك إذا سيطر عليها أحد الشركاء أو العملاء، وإذا ازدهر الناتج العراقي بفضل الاستثمارات الدولية فإنه سيعمل بالإضافة الى التدفق المتزايد من البترول الروسي وبترول بحر منطقة قزوين على الضغط على الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الدول الأعضاء في أوبك يواجهون بعضهم بعضاً في الصراع للحصول على حصة في السوق.^(٣)

لقد ظهر أن معركة استرداد الحقوق الوطنية من الشركات البترولية العالمية الكبرى هي معركة تؤدي إلى خسائر باهظة، لقد حاولت هذه الشركات تعطيل وتأخير

(١) قصي عبد الكريم ابراهيم: أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠، ص ٣٧، ٣٩، ٤٠.

(٢) بيوار خنسي: اتجاهات البترول أهميته مخاطره تحدياته، دار نارس، الطبعة الأولى، كردستان العراق، ٢٠٠٦، ص ٧٣.

(٣) توبي شيلي: النفط السياسة والفقر والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، العبيكان، الطبعة الأولى، السعودية ٢٠١٠، ص ١٤٥.

مسيرة استعادة الحقوق الوطنية لأهلها عن طريق الرشاوى وتغيير الحكومات المقاومة للشركات بحكومات صنيعة لها. ونجحت في ذلك إلى حد كبير في كثير من الأوقات، وكثيرا ما أحبطت هذه الشركات خططها حكومية ووطنية للقيام بمشاريع بترولية مستقلة. وبرغم أن هذا الصراع مازال مستمرا إلى اليوم بأشكال مختلفة فإن نتائج هذا الصراع بدأت تميل لصالح الشعوب، وبخاصة الشعوب التي وعت مصالحها، ولكن مازالت هذه الشركات البترولية العالمية الكبرى في مناطق أخرى تعبت بالاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك بوضوح في بعض البلدان العربية على وجه الخصوص وذلك نتيجة لتخلف الوعي السياسي والوطني.^(١)

لقد كان إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول OPEC في أواخر سنة ١٩٦٠ هو أحد ردود الفعل الأساسية للتصدي لاحتكار شركات البترول العالمية الكبرى فقد شهدت السنوات الأخيرة للخمسينيات محاولات متفرقة من أقطار عديدة للوقوف أمام هذا الاحتكار العالمي إلا أن معظمها فشل على العكس من ذلك فإن الأقطار المصدرة وقفت أمام تخفيض أسعار البترول العالمية في تلك المرحلة موقف العاجز وتعزو المصادر الغربية أسباب انخفاض أسعار البترول المعلنة في ذلك الوقت (نهاية الخمسينات) وبالتالي انخفاض دخل الحكومات في الأقطار المصدرة للبترول إلى أمر أهمها وجود فائض عالمي في الإنتاج البترولي وكان انخفاض دخل الأقطار المصدرة - مع جملة أسباب أخرى - هو الذي جعل الأقطار الأساسية المصدرة للبترول تقوم بردة فعل من جراء هذه الصدمة وتنشئ منظمة الاوبك لحماية مصالحها.

الأقطار الغربية (المحتاجة) إلى البترول بدأت تدرس الوسائل والسبل الكفيلة بتأمين الحصول على هذه المادة (دون معوقات) إلى درجة التهديد المباشر أو المبطن بحرمان الشعوب المنتجة من خيراتها عن طريق السيطرة ولو بالقوة على المنابع.

أصبح الخيار المتاح هو إذن الضغط من الداخلي خلق مجموعة من المشكلات السياسية والحدودية والعسكرية والعرقية والدينية لبعض الاقطار. هذه الصعوبات لم تخلقها شركات البترول فقط هذه المرة بل خلقتها سياسات غربية وخاصة سياسة الولايات المتحدة بتأييد كامل من بريطانيا وهدف هذه السياسات خلق أماكن اضطراب من جهة والضغط من جهة أخرى لتجميد أسعار البترول ورفع إنتاجيتها في مقابل ذلك تشجيع إنفاق أكبر قدر ممكن من مداخل البترول لشراء الأسلحة المتطورة

(١) محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٢، ص ٢٠

أو إيداع رؤوس الأموال هذه (التي سمتها الأدبيات الغربية الفوائض!) لدى المؤسسات الرأسمالية الغربية.^(١)

شهدت السوق البترولية العالمية مراحل مختلفة للسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، حيث تم إبرام عدة اتفاقيات فيما بينهم بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة البترول والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف بالكارتل، وقد ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على بترول الشرق الأوسط مكونا مما عرف اصطلاحا بالشقيقات السبع.^(٢)

يمتد التعاون بين الكارتل والدول الغربية على تخفيض أسعار البترول العالمية ويؤدي هذا الأمر الى تخفيض أرباح شركات البترول وافادة كبيرة لاقتصادات الدول الغربية، ويكون التنسيق هنا بمنح هذه الشركات إعفاءات ضريبية تعوضها عن تلك الخسائر.^(٣)

أصبحت هذه الشركات بفضل قوة تأثيرها الاقتصادي والسياسي تمثل مراكز قوة داخل بلدانها، ولها القدرة على توجيه السياسات الخارجية لحكوماتها في الاتجاهات التي تخدم مصالحها، حيث تجاوز تأثيرها حدود بلدانها ليشمل الاقتصاد العالمي بفضل تحكمها في أسعار الطاقة التي لا يستطيع الاقتصاد التحرك دونها.

ان القوة الاقتصادية لشركات الشقيقات السبع لا تنحصر في استعمال سلاح تكنولوجيا البترول والسيطرة عليها فحسب بل تتعدى تلك القوة لتصبح أداة ضغط سياسية تستخدمها بالتوازي مع الهيئات والمنظمات الدولية لتنفيذ قرارات تراها مناسبة لها ومصالحها. وهناك عدة أمثلة على ذلك مثل الضغط على حكومات الدول التي تمردت على عقود الامتياز وأمت بترولها، ومن ضمن أساليب الضغط المقاطعة أو الاحجام عن شراء البترول الخام لتلك الدول.

هذه الشركات تعتبر امتدادا للرأسمالية العالمية ورمزا للتقسيم الدولي بين البلدان الصناعية التي تحتاج لاستهلاك قوي للبترول، والبلدان المنتجة والمصدرة في الدرجة الثانية، والبلدان المتخلفة التي لا تنتج بترولاً ولا تسعى لاستهلاكه القوي الا للضرورة.^(٤)

(١) محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٢، ص ٢٥، ص ١٧٢

(٢) قصي عبد الكريم ابراهيم: أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٩، ص ٤٠

(٣) قصي عبد الكريم ابراهيم: أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص ٧٠

(٤) محمد خيتاوي: الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان سوريا ٢٠١٠، ص ١٢٣، ١٢٤

ثانياً: أفريقيا بديلاً عن الشرق الأوسط

منذ عام ١٩٩٠ استثمرت صناعة البترول أكثر من ٢٠ مليار دولار في نشاط التنقيب والإنتاج في أفريقيا. وانفقت ٥٠ مليار أخرى حتى نهاية ذلك العقد، وهو أكبر استثمار في تاريخ القارة، ويأتي ثلثه من الولايات المتحدة الأمريكية.

كان لواشنطن على وجه التحديد اهتمام شديد بأهمية أفريقيا المتزايد باعتبارها منطقة منتجة للبترول من الاكتشافات المهمة في أواخر التسعينات. وفي ديسمبر من عام ٢٠٠٠ نشر مجلس الاستخبارات القومي، وهو مركز أبحاث داخلي تابع لوكالة الاستخبارات المركزية، تقريراً أعلن فيه على نحو لا لبس فيه أن أفريقيا سيكون لها دور متزايد في أسواق الطاقة العالمية، وتنبأ بأن توفر المنطقة ٢٥% من واردات بترول أمريكا الشمالية بحلول عام ٢٠١٥، مقابل ١٥% في عام ٢٠٠٧، وسوف يضع هذا أفريقيا قبل المملكة العربية السعودية باعتبارها مصدر بترول للولايات المتحدة.^(١)

من منظور شركات البترول، ان أفريقيا توفر بيئة تعاقدية مواتية الى حد هائل. فعلى عكس المملكة العربية السعودية حيث شركة البترول المملوكة للدولة أرامكو تحتكر التنقيب عن خام البلاد وإنتاجه وتوزيعه، يعمل معظم البلدان الأفريقية على أساس ما يسمى باتفاقيات المشاركة في الإنتاج. وفي هذه الترتيبات تمنح شركة البترول الأجنبية رخصة للتنقيب عن البترول بشرط أن تتحمل التكلفة الأولية الخاصة بالتنقيب والإنتاج. وإذا ما اكتشف البترول في تلك المساحة، تشارك شركة البترول الحكومة المضيفة في العائدات، لكن بعد استرداد التكاليف الأولية. وبصورة عامة تقدم اتفاقيات المشاركة في الإنتاج للبلدان الفقيرة التي لن يمكنها تجميع الخبرة التقنية أو مليارات الدولارات الخاصة بالاستثمار الرأسمالي المطلوب للتنقيب عن البترول.

الفائدة الاستراتيجية من منظور السياسة الأمريكية، هي أنه حتى وقت قريب وباستثناء نيجيريا لم يكن أي من بلدان أفريقيا ينتمي الى منظمة الأوبك، وبذلك فهي لا تخضع للقيود الصارمة على الإنتاج التي تفرضها أوبك على أعضائها في محاولة للحفاظ على سعر البترول مرتفعاً. وكلما زاد مقدار البترول غير التابع لأوبك الذي يدخل السوق العالمية يصبح من الأصعب على بلدان أوبك أن تباع خامها بأسعار مرتفعة، ويكون سعر البترول الشامل أقل.

(١) جون جازفنيان: الكتاب على نفط أفريقيا، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص

البترول الأفريقي أرخص من منافسيه وأكثر أمانا والوصول اليه أسهل، وتزيد اكتشافاته يوميا، ومع أنه قد لا يكون بمقدور أفريقيا التنافس مع الخليج العربي على مستوى الاحتياطيات المثبتة، فهي تخبئ ما يكفي لجعلها منطقة حاسمة محتملة، منطقة بترولية يمكنها الدفع بإنتاج يكفي للحفاظ على هدوء الأسواق عندما لا يمكن التكهّن بالواردات من أماكن أخرى من العالم. وكان تنوع موارد البترول هدفا للولايات المتحدة الأمريكية بدءا من حظر تصدير البترول في السبعينات. وفهمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أنه إذا كان العالم يعتمد بشكل مبالغ فيه على نقطتين ساختين أو ثلاث فيما يتعلق بأمن الطاقة الخاصة به، فهناك خطر انقطاع الواردات وتقلب الأسعار.

اكتسب السعي توزيع محفظة أمن الطاقة الأمريكي على نقاط متعددة الجاحا جديدا منذ الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. وتخطط الإدارة الأمريكية الى الحد من الاعتماد على خام الشرق الأوسط بنسبة ٧٥% بحلول عام ٢٠٢٥.

في كل مكان في أفريقيا حاليا يمكن رؤية الشركات الصينية والماليزية والفرنسية والأسترالية والأمريكية تتسابق على موقع لها، حيث تحال انتزاع مساحات التنقيب باندفاع مخجل يبدو أنه يزداد قسوة كل يوم. وأبدت الصين على وجه الخصوص أنها مستعدة أن تدفع على الفور حوافز نقدية كبيرة في شكل ضمانات قروض مقابل الحصول على امتيازات البترول المربحة من البلدان الأفريقية.

ما يجعل انتعاش البترول الأفريقي في الوقت الراهن هو توليفة من التقدم التكنولوجي والطلب العالمي المرتفع والأسعار التي ترتفع باستمرار. وكانت العادة أنه عندما ترتفع الأسعار ويزداد هامش الربح كانت شركات البترول تتمتع بترف الاستثمار في الأبحاث والتطوير، حيث كانت تتوصل الى ابتكارات تكنولوجية تمكنها من التنقيب عن البترول بطرق ربما لم يكن أحد يتخيلها قبل ذلك ببضع سنوات. وعندما يظن الجميع أن العالم ينفد منه البترول وأن أسعار البترول سترتفع ارتفاعا كبيرا، تعلن الصناعة أنها اخترعت حفارا يمكنه الحفر بشكل جانبي، أو حفار يمكن الوصول الى عمق ٧ آلاف قدم تحت سطح البحر، وأقرب مثال على ذلك هو الوصول الى طرق أفضل وأرخص لتكرير الرمال البترولية الكندية الثقيلة وجعلها مجدية من الناحية التجارية، كذلك في أوائل التسعينات حيث دفعت حرب الخليج الأولى

بأسعار البترول نحو الارتفاع، كان الابتكار الكبير الذي ظهر هو تكنولوجيا الحفر في المياه العميقة.^(١)

يبدو كون الثروة البترولية لعنة مخالفا للتوقعات البديهية. فعندما تكتشف ثروة بترولية في بلد افريقي مكافح فان الافتراض الطبيعي هو أنها لا يمكن أن تكون سوى شيء طيب، وأنها سوف تؤدي الى تحسين سريع في حياة الناس، وأنه سيكون هناك أموال للمستشفيات والتطعيمات والمدارس والطرق، لكن على العكس من ذلك تشير الدراسات الى أن اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومستوى معيشة السكان ينخفضان تقريبا حيثما يكتشف البترول. وفيما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٢، على سبيل المثال، شهدت البلدان التي بلا بترول نموا في اقتصادها أسرع أربع مرات من تلك البلدان التي بها بترول.

ثالثا: ظاهرة المرض الهولندي

جزء من تفسير عدم حدوث النمو السريع الذي توقعته البلدان التي تدفقت عليها أموال البترول يمكن العثور عليه في ظاهرة يسميها الاقتصاديون المرض الهولندي. هذا المصطلح استخدمته مجلة ايكونوميست عام ١٩٧٧ لوصف انهيار القطاع الصناعي في هولندا في أعقاب اكتشاف الغاز الطبيعي هناك في الستينات، وهو يشير الآن بشكل أكثر عمومية الى الآثار السلبية لتقدير سعر الصرف في الاقتصاد الذي يصبح فجأة معتمدا على نحو مضطرب على نمط من السلع التصديرية، هي في العادة مورد طبيعي مستخرج.

عندما يجد بلد نام نفسه فجأة يبيع سلعة طبيعية عالية القيمة كالبترول في السوق العالمية، فالمال الذي يتلقاه من المشترين لن يأتي في هيئة العملة المحلية، بل بالدولار واليورو والجنيه الإسترليني، وبذلك يجد البلد نفسه وقد تدفقت عليه العملة الصعبة بسرعة. هذه التخمة من النقد الأجنبي تضخم قيمة عملة البلد على نحو مصطنع، وهو ما يعني أن المنتجات المستوردة تصبح فجأة أرخص بكثير ويندفع الجميع لشراء السلع الأجنبية.

يبدو أن البلد أصبح غنيا بين عشية وضحاها، لكن المزارعين يجدون عددا أقل من الناس الذين يشترون منتجاتهم. ورد الفعل الطبيعي لهؤلاء المزارعين هو هجرة

(١) جون جازفنيان، التكاليف على نفط افريقيا، مرجع سابق، ص ٢٨٠، ص ٢١٠، ص ١١٠

سبل عيشهم الريفية الفاشلة ويتوافدون على المدن حيث سمعوا أنه يمكن كسب أموال كثيرة. ولكن ينتهي بهم الحال مشردين في شوارع المدينة، تدمر هذه الهجرة الحضرية الضخمة مزارع البلاد التقليدية وينهار القطاع الزراعي، وتعتمد الحياة في المدن الكبيرة بشكل متزايد على الطعام الأجنبي باهظ الثمن، الذي هو بصورة عامة خارج مقدرة الذين وصلوا حديثاً من المناطق النائية ويجدون أنفسهم معتمدين على هبات الحكومة والمساعدات الغذائية الدولية. باختصار فإنه في ظل الانتشار المضاعف للعملات الأجنبية يمكن أن يتحول البلد الذي كان في يوم من الأيام سلة خبز إقليمية ومصدر صاف للطعام بسرعة إلى بلد غير قادر على إطعام نفسه. (١)

رابعاً: تأمين الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية

عقب تنصيب بوش مباشرة في يناير من عام ٢٠٠١، أوضح أن بلوغ أمن الطاقة أولوية عليا لهذه الفترة الرئاسية. في الشهور السابقة لتنصيبه عانت الولايات المتحدة الأمريكية من نقص حاد في البترول وأصاب سلسلة من الاظلام الشديد بعض أكثر مناطق كاليفورنيا ازدحاما بالسكان. وعلاوة على ذلك كان أكثر من نصف واردات أمريكا البترولية يأتي من الخارج لأول مرة في التاريخ.

أعلن معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية الأمريكي احتقاره للهيمنة العربية على واردات العالم من البترول، وحتى للعرب بشكل عام. حيث أعلن صراحة أن بترول غرب أفريقيا هو ما يمكن أن يساعد على استقرار الشرق الأوسط بل ما يزيد على ذلك هو أنه يمكن أن يقضي على الإرهاب الإسلامي ويوفر قدراً من أمن الطاقة.

الدول الصناعية بقيادة الولايات المتحدة نجحت في وضع خطط وبرامج لاستعادة السيطرة على تسعير البترول، ومن ذلك انشاء وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤ بهدف تنسيق مواقفها ومن بينها وضع نظم لتخزين البترول الخام داخل الدول الصناعية لمواجهة الأزمات، ثم تشجيع البحث عن البترول خارج أوبك.

من صور الضغط الأمريكي ما كان يأخذ صورة ابتزاز تمارسه هيئات تشريعية وهيئات قضائية متعصبة ضد أوبك عامة، وضد العرب بصفة خاصة. فقد تقدم بعض أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب في الكونجرس الأمريكي في ابريل ٢٠٠٤ بمشروع قانون، يستهدف تعديل قانون مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة

(١) جون جازفنيان: التكاب على نفط أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٢٣، ١٢٥

(قانون شيرمان) بما يسمح بتجريم أي عمل، يستهدف التأثير على أسعار البترول وكذلك الممارسات التي تتعارض مع متطلبات المنافسة. ويستهدف التعديل التشريعي إخضاع دول أوبك للمحاكمة أمام المحاكم الأمريكية باعتبارها كارتل يستهدف احتكار البترول وتحديد أسعاره.^(١)

اتجهت البلدان المستوردة للبترول الى رسم سلسلة سياسات تجاه صناعة البترول العالمية يمكن ايجازها في الآتي:^(٢)

تخفيض الاعتماد على بترول أوبك قدر المستطاع، مع القيام بكل ما هو ضروري للحصول على ذلك البترول بأدنى سعر ممكن. ولتحقيق هذا الهدف الأساسي بدأت البلدان المستهلكة الرئيسية للبترول بتنسيق سياساتها بالنسبة للطاقة والبترول داخل وخارج الوكالة الدولية للطاقة. وما ان بدأت هذه السياسات الاستراتيجية بالظهور، حتى أصبح واضحاً أن مخزون البترول الاستراتيجي والتجاري، والتقنية والبضائع الإنتاجية، وأسواق رأس المال، أدوات بالغة القوة عندما تدار وتنسق بصورة صحيحة لتعزيز قوة المساومة لدى البلدان الصناعية المستوردة للبترول.

إعادة تدوير ما يتحقق من عوائد صادرات بترول أوبك الى اقتصادات البلدان المستوردة، وذلك عن طريق زيادة مجمل قيمة واردات بلدان أوبك عبر زيادة في الأسعار واستقراض الأموال الفائضة من هذه البلدان.

المحور الثالث

أزمات السوق الدولية

أدت عمليات التحرير الاقتصادي الى فقدان الدول السطوة الاقتصادية، فقد أدى تحرير الأسواق المالية الى تحويل عالم المال الى كازينو قمار دولي عملاق، وغدت العمليات المالية القائمة على المضاربات بشكل رئيسي النشاط الأساسي للاقتصاد العالمي.

أولاً: انهيار الأسواق المالية

عام ٢٠٠٨ انفجر هذا الكازينو من الداخل ودمرت أهم مراكز العالم المالية وسقطت وول ستريت، واندفعت الحكومات الى البنوك لنجدها وهي تنشد شعار انها أكبر من

(١) حسين عبدالله؛ اتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٧
(٢) علي أحمد عتيقة؛ اتجاهات الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩١، ص ٦٦، ٦٧

أن تنهار. وقد أنفقت حكومات القوى المالية ما يربو على ١٠ تريليون دولار من أموال دافعي الضرائب من أجل انقاذ الكازينو الدولي، واستعاد الكازينو نشاطه مرة أخرى وبدء يلعب مرة أخرى بمنتجات مالية عالية المخاطر مثل مقايضات العجز وتعهدات بدفع الديون مكفولة بضمانات وإصدار الأسهم والسندات لحاملها.

اعترفت دورية وول ستريت جورنال بأن مصرفي اليوم يجمعون بين أفضل الحسنيين وذلك لأنهم يراكمون مكاسب ضخمة في الأحوال العادية، ولدى حدوث الأزمات فإن دافعي الضرائب يدعمونهم ويتحملون الخسائر. وبالتالي أصبحت الدول مجرد خدم مخلصين لرأس المال الدولي ومن ثم ستستمر المضاربات المالية في الفوز بصفتها النشاط الرئيسي للاقتصاد العالمي الى أن تحدث الأزمة التالية.^(١)

إقامة منتدى عالمي للقمار، يتم كل يوم في هذا الكازينو العالمي ممارسة عدد من الألعاب الإبداعية في مجال المضاربات المالية يشترك فيها المستثمرون وشركات الاستثمارات، والأسواق المالية، وأسواق العملات والأسهم والسندات. معاملات تبلغ مليارات الدولارات يوميا، وكلها ليست لها أية صلة على الإطلاق بالتجارة، أو بالاستثمارات التي تخلق وظائف. وإنما شراء الأسهم وبيع السندات وتقويض قيمة العملات، ويحددون أثمان البيع والشراء الآجل، ويتلاعبون بالمشتقات، كل ذلك من أجل الكسب السريع لأموال جمّة، تمتد آثار ذلك الكازينو لتشمل حتى أولئك الذين لا يشاركون في عمليات الرهان والمقامرة، حيث بإمكان التغيير الذي يطرأ على قيمة إحدى العملات أو المضاربة على سعر إحدى المواد الأولية أن ينجم عنه مكاسب ضخمة، لكنه أيضا قد يتسبب في هروب رأس المال أو انهيار بالبورصة أو في إفلاس شركات بعينها مما يؤدي الى فقدان الناس وظائفهم.^(٢)

ثانياً: الأزمات الرأسمالية

في الاقتصاد الرأسمالي يجري الإنتاج دون مخطط عام، كل واحد ينتج لحسابه، مستقلاً عن الآخرين، كما لا يدري إذا كان في استطاعته أن يبيع بضاعته في السوق. وإذا كانت نفقات عمله ستعوض عليه، فكل منهم يسعى جاهداً لإزاحة الآخر والمحافظة على موقعه في السوق، وبالتالي كلما تطور الإنتاج السلعي ازداد تحكم السوق في المنتج أكثر فأكثر.

(١) أزوالدو دو ريفيرو: أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية، ترجمة د/فاطمة نصر، سطور الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى،

٢٠١٢، ص ٤٣، ٤٤

(٢) أزوالدو دو ريفيرو: أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية، مرجع سابق، ص: ٨٤، ٨٦

ان الأزمات الرأسمالية هي أزمات فيض انتاج، وأول ما تظهر به الأزمة هو كساد السلع التي أنتج منها أكثر مما يمكن أن يستوعبه المستهلكون، فتتراكم السلع ويعمد الرأسماليون الى الحد من الإنتاج والى تسريح العمال، ويصيب الخراب العديد من صغار المنتجين فى المدينة والريف، ويؤدي عدم بيع السلع المنتجة الى اضطراب التجارة، ويحتاج الرأسماليون الى النقد بين أيديهم لوفاء ما عليهم، وينتج عن هذا انهيار فى البورصة وتنفشى موجة من الافلاس للعديد من الشركات الصناعية والتجارية والمصرفية.^(١)

عندما يندفع الرأسماليون وراء تحقيق أعظم ربح ممكن فانهم يوسعون الإنتاج، ويحسنون التكنولوجيا، ويدخلون آلات جديدة، ويقذفون بكميات هائلة من السلع الى السوق، وعلى هذا النحو يسير معدل الربح فى ميله المستمر الى الهبوط. ويحاول المنظمون التعويض عن هبوط معدل الربح بزيادة كميات الأرباح وذلك عن طريق توسيع حجم الإنتاج وزيادة كمية السلع المصنوعة، الا أن خفض أجور الطبقة العاملة يؤدي الى تقلص نسبي للطلب الكلي، لهذا كان لابد من اصطدام توسع الإنتاج الرأسمالي بالنطاق الضيق للاستهلاك الكلي.

ان الفترة القائمة بين بدء أزميتين تدعى بالدورة وهي تشتمل على أربعة مراحل، الأزمة، الانحطاط، الانتعاش، النهوض. والمرحلة الرئيسية فى الدورة هي الأزمة التي تشكل نقطة انطلاق دورة جديدة.^(٢)

أما الآثار غير المباشرة للأزمة المالية فتكون أكثر عمقاً وأبعد مدى من الآثار المباشرة على القطاع المالي والمصرفي. فبالترافق مع التأثيرات الأولية للأزمة، تبدأ المخاوف تتزايد من تباطؤ اقتصادي وشيك، حيث تساهم هذه المخاوف فى تهاوي أسعار البترول الخام والمواد الأولية الأخرى والسلع الغذائية، وتتجسد هذه المخاوف فى دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد، فتتراجع معدلات النمو الاقتصادي وحجم التبادل التجاري على الصعيد العالمي.

الأرباح المضطربة توجه نحو البنوك والأسواق المالية، وأصبح العجز الهيكلي للاقتصاد الأمريكي يمول من طرف باقي دول العالم، وبخاصة الصين والدول الخليجية، ومن جهة أخرى يؤدي إلى مزيد من البطالة، وهشاشة التشغيل، والتفاوتات

(١) دراسات فى الاقتصاد: أسلوب الإنتاج الرأسمالي، دار العلوم الحديثة، بيروت، الطبعة الأولى، ص ٢٠ ص ١٩٠

(٢) دراسات فى الاقتصاد: أسلوب الإنتاج الرأسمالي، مرجع سابق، ص ١٩٢، ص ١٩٤

الاجتماعية، فهذا الكم الهائل من الربح غير المستثمر اجتماعيا هو الذي يغذي المؤسسات المالية العالمية وتراجع الاستثمار المنتج، وارتضاع الاستثمار المالي بشكل كبير خلال العقود الأخيرة.^(١)

ثالثا: أزمة أسواق البترول

أسعار البترول تتسم بالتقلب الشديد على الأمد القصير، ولكن على الأمد الطويل على مدى العقود الأربعة الماضية شهدت سوق البترول خمس دورات رواج وكساد كبيرة فحسب. واستمرت نوبات الصعود الثلاث الكبيرة لأسعار البترول ست سنوات لكل منها في المتوسط. ففي عام ١٩٧٤، قفز سعر برنت الخام أربعة أضعافه بسبب حظر البترول العربي من ٢,٨٠ دولار للبرميل قبل ذلك بسنة. وبعد مرور أقل من ست سنوات، ازدادت أسعار البترول مرة أخرى ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٣٢ دولار للبرميل في عام ١٩٧٩ متأثرة بالتوترات الجيوسياسية الناجمة عن الثورة الإيرانية وبدء الحرب بين إيران والعراق. وظلت الأسعار حول ذلك المستوى قبل أن تهبط أكثر من النصف في عام ١٩٨٦. ولم تبدأ أسعار البترول بالانتعاش إلا في عام ٢٠٠٥، لتصل إلى ضعفي مستواها في عام ١٩٩٩ وتجاوز ١٠٠ دولار للبرميل لمدة ثلاثة أعوام ٢٠١١ - ٢٠١٣. ونجحت نوبات الصعود الثلاث في معظمها عن تطورات جيوسياسية وتوقعات حدوث انخفاض مفاجئ للمعروض من البترول.

وحدثت نوبتا هبوط كبيرتان للأسعار في عامي ١٩٨٦ و ٢٠١٤، واستمرت الأولى ١٨ عاما، واستمرت الثانية قرابة ستة أعوام. وتُعزى نوبتا الهبوط كلتاهما إلى عوامل تتصل بالمعروض، سببها زيادة في إنتاج البترول في بلدان غير أعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وكذلك إجراءات اتخذتها بلدان أوبك في سعيها للحفاظ على حصتها في السوق، مع استمرار ضعف الطلب. وفضلا عن نوبتي الهبوط هاتين، حدث انخفاض قصير الأجل للأسعار دفعت إليه عوامل الطلب في عام ٢٠٠٨ في بداية الركود العظيم، لكن سرعان ما انتعشت الأسعار مع صعود الطلب العالمي على الوقود.

دور العرض والطلب. إن نظرة فاحصة لتراجع أسعار البترول في عام ٢٠١٤ تكشف عن العوامل التالية بوصفها أهم العوامل. فقد ظل الطلب على البترول ضعيفا خلال

(١) سلمان محمد الديراوي: الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية، بحث منشور بمجلة جامعة الأقصى، المجلد العشرين، العدد الأول، فلسطين، ٢٠١٦، ص ٢٥١، ٢٥٢

العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ بسبب تراجع النشاط الاقتصادي في أوروبا وبلدان آسيا. وارتفع طلب الصين على البترول الخام بما يعادل إجمالي استهلاك اليابان والمملكة المتحدة من البترول الخام عام ٢٠١٣، ثم هبط بشدة عام ٢٠١٤، مع تباطؤ اقتصادها إلى جانب بطء النمو الاقتصادي في أوروبا وبلدان آسيا الأخرى.

تقلب أسعار البترول الخام. إن المعروض من البترول الخام والطلب عليه تحدّدهما قوى السوق، وأحوال خارج نطاق السوق لا يمكن تحديدها سلفاً، وهو ما يجعل أسعار البترول شديدة التقلب إذا ما قورنت بكل السلع الأولية الأخرى. فالبترول الخام -أكثر من السلع الأولية الأخرى- كثيراً ما يُستخدم كأداة للاستثمار المالي والتحوط والمضاربة. ويسهم في تشكيل التوقعات الخاصة بأسعار البترول الخام الدور المهيمن لبورصة إنتركونتيننتال في لندن وبورصة نيويورك للسلع في تداول العقود الآجلة في اثنين من خامات البترول، هما غرب تكساس الوسيط وبرنت بحر الشمال. وتخلق ضخامة مشتريات المضاربين من العقود الآجلة للبترول الخام طلباً إضافياً على البترول قد يسهم في ارتفاع الأسعار بنفس الطريقة التي يعمل بها الطلب الفعلي في السوق الفورية. وإذا كان من المتوقع أن ترتفع الأسعار في العقود الآجلة، فإن شركات البترول تجد حافزاً لشراء مزيد من البترول وتخزينه، ومن ثم تزيد تقلبات الطلب، والأسعار، وتتراكم المخزونات.

أن قيمة الدولار الأمريكي عامل آخر يرتبط بأسعار البترول ارتباطاً سلبياً. فترجع الدولار الذي تقوم به أسعار البترول الخام قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول، أما صعود الدولار فقد يكون تأثيره عكس ذلك.

وثمة علاقة ترابط بين التقلب ومعدل الإنتاج ومستويات المخزونات. فالتقلب يؤثر على المخزونات والعكس صحيح. وفي مقالتها في مايو ٢٠١٦، خلصت الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة إلى أن مخزونات البترول الخام أحد الأسباب المؤدية إلى تقلب أسعار البترول.

إن زيادة تقلب الأسعار ستصاحبها زيادة تقلب مستويات الإنتاج والاستهلاك. ويشير هذا ضمناً بدوره إلى زيادة الطلب من أجل التخزين، وعند مستوى معين للمخزون، سيرغب المشاركون في السوق في الاحتفاظ بقدر أكبر من المخزون من أجل تفادي التقلبات في الإنتاج والاستهلاك. وستكون النتيجة تحوُّلاً بالصعود في الطلب على المخزون.

وفي الفترة من يناير ٢٠١٤ إلى أغسطس ٢٠١٤، هبطت المخزونات بشدة وسجلت أسعار البترول الخام أعلى مستويات لها، متخطية ١٠٠ دولار للبرميل. ونظرا لأن الأسعار المرتفعة حفزت أنشطة الحفر، زاد الإنتاج من منتجي البترول التقليدي والصخري الأمريكي، وكانت زيادة البترول الصخري أسرع.

ويبدو أن زيادة عدم اليقين أدت إلى زيادة التقلب في السوق، ومن ثم إلى زيادة هائلة في المخزونات. ويبدو ببساطة أن اشتداد التقلب في السوق يزيد الطلب على المخزونات من أجل مواجهة احتمالات تعطل إمدادات المعروض. وأدى قرار منظمة أوبك في نوفمبر ٢٠١٤ بعدم خفض الإنتاج إلى زيادة مفاجئة في التقلبات، وما أعقب ذلك من قفزات أخرى أفضت إلى زيادة حادة في مخزونات البترول الخام في أبريل ٢٠١٥. ومع أن المخزونات انخفضت ببطء في أبريل ويونيو، فإن الاتجاه نحو الارتفاع استمر حتى فبراير من ذلك العام.^(١)

ولم تنفع محاولات الأوبك في تخفيض حجم العرض من البترول كي تعاود الأسعار كما كانت عليه أو وقف تدهورها. وكان تأثير قراراتها محدودا لأن السوق البترولية هي أساساً غير منضبطة تماما. لأن هناك دولا منتجة كثيرة خارج منظمة أوبك أو حتى بعض دول الأوبك لا تلتزم بحصصها تماما من الإنتاج. وستحاول كل دولة تعويض ما خسرت من إيرادات عامة بزيادة كمية إنتاجها ولو بشكل غير فعلي. فيبقى المعروض من البترول فوق الطلب وتبقى العقود في نطاق تمشية الأمور أي ربما تختفي عقود الشراء الكبيرة الحجم في ظل الخوف من تدهور للأسعار.

اعتاد الإعلام الغربي أن يحمل دول منطقة أوبك احتكار تحديد السعر وإلى العوامل الطبيعية والسياسية وإلى حد ما جانب الطلب. وهو يعلم جيدا أن الأوبك لا تسيطر على أكثر من ٤٠% من الإنتاج العالمي والباقي من خارجها. وأن الولايات المتحدة هي ليست مستوردة فقط بل منتجة أيضا. في حين يشير إعلام الدول المنتجة وغيرها أن ليس هناك نقص في العرض من البترول الخام وأن السبب هو ضعف طاقة المصافي وقلة الاستثمار فيها وأن إعصار كاترينا عام ٢٠٠٥ الذي دمر المصافي في الساحل الجنوبي الشرقي للولايات المتحدة قد أدى إلى نقص في المنتجات البترولية النهائية وليس البترول الخام. إضافة إلى دور المضاربات في العقود الآجلة من قبل بعض

(١) الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، أسعار النفط إلى أين؟ تقرير، واشنطن، ٢٠١٦، ص ٦٠.

المؤسسات الاستثمارية في الأسواق البترولية قد أسهم هو إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار الذي يسعربه البترول الخام قد أسهم في ارتفاع أسعار البترول العالمية.^(١)

تؤثر الأوضاع السياسية والإضرابات العمالية في بعض الدول المصدرة للبترول على أسعاره، فعدم الاستقرار السياسي والأمني، أو التخوف من حدوث اضطرابات أو مشاكل أمنية، في دول مثل العراق، ونيجيريا، وفنزويلا، والمملكة العربية السعودية تؤثر على الإنتاج. وبالتالي فقد قوضت التوترات السياسية في المنطقة والعراق تحديدا ثقة المتعاملين في أمان الإمدادات -من هذه المنطقة- التي تضخ نحو ثلث الاحتياجات العالمية.

وقد ساهمت جميع هذه العوامل في خلق حالة من الهلع في سوق البترول، وبالذات مع محدودية فائض الإنتاج العالمي، والذي يقدر بحوالي مليوني ونصف المليون برميل يوميا، كل هذا أثر بشكل كبير على الأسعار، إلى الحد الذي لم تعد معه الأسعار مرتبطة بقوانين العرض والطلب أكثر من ارتباطها بتأمين مصادر البترول.^(٢)

من الملامح البارزة في هذا الوضع الغامض للأسعار أن شركات التسويق المتنافسة تحافظ على أسعار المبيع عند مستوى ثابت لفترة من الزمن ثم تعتمد كلها الى تغيير أسعارها فجأة بالمقدار ذاته وبين ليلة وضحاها تقريبا كما لو كان ذلك عن سابق تصميم.

رابعا: العلاقة بين أسعار البترول الخام وسعر صرف الدولار

١. أثر سعر صرف الدولار على أسعار البترول الخام

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار البترول الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق البترول في زيادة حدة المضاربات في عقود البترول، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار البترول. فالبترول، كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدره بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون.

ويتمثل الأثر غير المباشر، أو البعيد الأجل، لانخفاض الدولار في أسواق البترول العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على البترول.

(١) عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي: التدبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزرقاء، العراق، ٢٠٠٩، ص ٥٥.

(٢) محمد مصطفى الخياط، اقتصاديات الحضر الأفقي في إنتاج البترول العربي، القاهرة ٢٠١٠، ص ٢٨.

فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تتمكن من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية. هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار البترول. الأمر نفسه ينطبق على شركات البترول العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة.

فشركات البترول في بحر الشمال مثلا تدفع أجور عمالها باليورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائداتها بالدولار. هذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات، الأمر الذي يمنحها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية، رغم ارتفاع أسعار البترول. هذا أيضا يخفض المعروض، ويرفع أسعار البترول.

٢. أثر أسعار البترول الخام على سعر صرف الدولار

وبالمقابل يسهم ارتفاع أسعار البترول في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات البترول الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات. ولكون سعر البترول والدولارين خطران باتجاهين مختلفين فان الدول المنتجة للبترول والتي تبيع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية وللتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل. كما ان المعطيات العالمية والحوادث التاريخية أظهرت تراجع مقدرة منظمة الدول المصدرة للبترول في رسم سياسات الاستقرار السعري.⁽¹⁾

ان فك ارتباط العلاقة بين الدولار وأسعار البترول يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير البترول بغير الدولار إن لم يكن هذا ممكنا فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على البترول سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ.

وبدأ الدولار الأمريكي بالانخفاض منذ شهر مارس لعام ٢٠٠٩ ليسجل أدنى مستوياته في نهاية العام، الأمر الذي ساهم بدعم أسعار البترول الخام لتسجل عقود البترول اعلي مستوياته في شهر نوفمبر عند مستوى (٧٦.٢٢) دولار للبرميل الواحد، لان المستثمرين يقلعون عن شراء مع تحسین مستويات الثقة بالاقتصاد وحالة التفاوض بالخروج من حالة الركود الاقتصادي إلى تدفق الأموال للاستثمار في

(1) OPEC annual reports. 2014p 2

أسواق السلع. ففي الوقت الذي ترتفع فيه خزائن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويتم خفض تقديرات الطلب العالمي على البترول مع زيادة دول أوبك إنتاجها واعتدال المناخ السياسي والجغرافي فإن التركيز هو على ضعف الدولار كأحد أسباب ارتفاع أسعار البترول الخام.

وفي مطلع عام ٢٠١٠ بدأ الانتعاش في سعر صرف الدولار واخذ يزداد تدريجياً حتى بلغ أعلى معدل شهري له (٠.٨١٩١) يورو في يونيو من عام ٢٠١٠، ثم بدأ بالانخفاض الى أن وصل (٠.٧٦٩٥) يورو خلال شهر أغسطس من نفس العام. وبافتراض تثبيت سعر الدولار مقابل اليورو واعتبار بداية عام ٢٠٠٩ كمؤشر أساس لوجدنا ان نسبة الانخفاض في سعر صرف الدولار في نهاية عام ٢٠٠٩ قد بلغت - ١٢ % بالمقابل نجد معدل الزيادة (النمو) في اسعار النفط الخام بلغت (٧٨ %) لنفس الفترة كذلك الحال بالنسبة لعام ٢٠١٠ فان معدل الزيادة في سعر الصرف الدولار مقابل اليورو بلغت ١٠ % بين بداية عام ٢٠١٠ وحتى شهر أغسطس من نفس العام ، في حين نجد ان معدلات الانخفاض في اسعار البترول قد بلغ (- ٠.٠١ %) ان هذا التزامن بين انخفاض قيمة صرف الدولار مع ارتفاع اسعار البترول الخام في الاسواق العالمية يشكل تطورات مثيرة للجدل في قطاعين حيويين استقطبا الأنظار على الصعيد العالمي ، وتطرح التساؤلات بشأن اعتماد اليورو بدلا من الدولار في تسعير البترول الخام في الاسواق العالمية للحد من ارتفاع أسعار البترول ، الأمر الذي يزعج الولايات المتحدة لأنه من شأنه خفض قيمة الدولار الى حد كبير على اساس ان جميع الدول تحتفظ بمخزون هائل من الدولار ستضخ هذه الكميات في الأسواق لتحتفظ بدلا منه باليورو ، وهذا الامر يبدو صعبا من الناحية السياسية نظرا للعلاقات التي تربط دول الخليج خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ، في حين يرى بعض المختصين أن العملة النقدية التي يتم بموجبها تسعير البترول الخام لا تأثيرات ثابتة لها بالنسبة لتلك المادة الخام سواء اعتمد الدولار الأمريكي أو اليورو أو الين الياباني أو سواهن من العملات الأخرى.^(١)

يتم تبادل البترول بالدولار الأمريكي، وهذا يعني أنه فضلا عن تأثير التضخم على القوة الشرائية لإيرادات البترول، هناك أيضا أثر تغيير قوة الدولار على الدخل الحقيقي. ان نهاية معاهدة بريتون وودز كانت حافزا أساسيا للدول الأعضاء في أوبك للبدء بممارسة شيء من التحكم بأسعار البترول. ففي عام ٢٠٠٣ تم استخدام ضعف

(١) نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين: العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger ، جامعة القادسية، العراق، بحث بدون سنة نشر. ص: ٧، ٩

الدولار وانخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن ذلك لتبرير قرار أوبك في عدم زيادة الإنتاج، ومن ثم التقليل من فئة أسعار البترول المحددة بالدولار.^(١)

خامسا: أسباب انخفاض أسعار البترول

عانت أسواق البترول العالمية توترا شديدا في أسعار البترول ويعود هذا الانهيار في سعر البترول لسنة ٢٠١٤ مرده الحقيقي الى ظهور انتاج البترول الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الافقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي ٤,٢ مليون برميل يوميا الى سوق البترول الخامالى جانب الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل الى الاتفاق النووي بينها حيث استعدت إيران لتصدير ١,٢ مليون برميل بترول يوميا بداية من ٢٠١٦ الى جانب تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية، ووفقا لهذا الخط من التفكير كان ينبغي على الرياض أن تلعب دور المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار في محاولة لوضع أرضية تحتها، ولكن الرياض لم تفعل ذلك لان انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران القوة العظمى الحليفة لبشار الاسد وروسيا، أكثر مما يضر المملكة العربية السعودية وبالتالي يمكن أن نضع المسؤولية الأساسية لانهيار أسعار البترول على أجندة سياسة الرياض الخارجية .

في شهر مايو ارتفعت أسعار البترول الى ٧٥ دولار للبرميل وهو أعلى سعر منذ انخفاض الأسعار عام ٢٠١٤،^(٢) ثم بدأت الأسعار في الانخفاض حتى وصلت الى ١٦,٣ دولار للبرميل في شهر ابريل ٢٠٢٠ وذلك أدنى مستوى له منذ ديسمبر ٢٠٠١.^(٣)

إن أولئك الذين يقدمون النظرية الجيوسياسية لا ينكرون أن قوى السوق هي الأخرى تدفع الأسعار نحو الانخفاض لا يمكن للسعوديين وحدهم التسبب بحدوث وفرة أو نقص في البترول من تلقاء أنفسهم بتلك البساطة، إن الارتفاع في الإنتاج في أمريكا الشمالية ومعدل النمو المتباطئ لاستهلاك البترول في الصين في السنوات الأخيرة يدعم أي تفسير معقول للحالة الراهنة لسوق وكحال كل النظريات الجيدة الأحادية السبب، فالقول أن المملكة العربية السعودية هي التي كانت وراء هبوط السعر، مما لا شك فيه أن المملكة العربية السعودية ترغب في رؤية

(١) توبي شيلي؛ النفط السياسة والفقر والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، العبيكان، الطبعة الأولى، السعودية ٢٠١٠، ص ٤٧

(٢) التقرير الشهري لمنظمة الأوبك عن شهر مايو ٢٠١٩.

(٣) التقرير الشهري لمنظمة الأوبك عن شهري ابريل ومايو ٢٠٢٠.

نفوذ إيران وروسيا تتقلص فالرياض التي تملك احتياطاتها المالية تربو على ٧٠٠ مليار دولار في البنك أكثر قدرة على اجتياز فترة من انخفاض أسعار البترول من موسكو أو طهران. إن المشكلة النظرية الجيوسياسية هي أنها لا تنسجم مع حقائق الأمور بكل بساطة، فالانهيار الذي بدأ في سبتمبر ٢٠١٤، لم يكن سببه الزيادة في الإنتاج السعودي لقد انتج السعوديون من البترول يوميا في العام ٢٠١٤ بالقدر نفسه الذي أنتجوه في العام ٢٠١٣ عندما أغلقت أسعار ذلك العام فوق ١٠٠ دولار للبرميل، وخلال تلك السنة ذاتها ارتفع الإنتاج الأمريكي بما يزيد على مليون برميل يوميا، إن الانهيار في الأسعار قد حدث نتيجة لإدراك متأخر من السوق بأن العرض أخذ يغطي على الطلب العالمي فضلا عن عقلية القطيع التي تميل إلى المبالغة في قوى السوق سواء في الطرف العلوي أو السفلي التي تتصف بالمضاربة.

إن إعطاء ميزة تفضيلية للجانب الجيوسياسي في حسابات الرياض يغيظ عناصر أكثر أهمية يستند إليها السعوديون في اتخاذ القرارات بشأن السياسات البترولية، فالسابقة التاريخية التي تقود صناعات السياسة البترولية السعودية ليست الذروة التي بلغوها في سبعينيات القرن الماضي، عندما كانت مجرد عبارة يتمتم بها وزير البترول السعودي قد ترتفع بالأسواق إلى الذروة أو تهبط بها إلى الحضيض وإنما هي تجربتهم المؤلمة في منتصف الثمانينات، بدأت أسعار البترول تتهاوى في بداية ذلك العقد مدفوعة بالعواقب المزدوجة للزيادات الهائلة التي طرأت على الأسعار في السبعينات و بزيادة العرض (لتوفير مزيد من البترول الأكثر تكلفة من بحر الشمال ومن المنحدر الشمالي في ألاسكا في السوق) وتراجع الطلب، وقد حاول السعوديون حينذاك وقف انخفاض أسعار البترول عن طريق خفض الإنتاج و تعهد شركاؤهم في منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك بخفض الإنتاج معهم ولكنهم نادرا ما التزموا بتنفيذ تعهداتهم وبحلول عام ١٩٨٥ انخفض إنتاج المملكة العربية السعودية إلى حوالي ثلاثة ملايين برميل يوميا، هبوط من ارتفاع يقرب من عشرة ملايين برميل يوميا في العام ١٩٨٠ وكان انهيار الأسعار والانخفاض الكبير في الإنتاج يعني أن الرياض لم تكن تحصل سوى على جزء ضئيل من عائدات البترول التي اعتادت أن تجنيها في وقت سابق من ذلك العقد، فاضطرت إلى السحب من احتياطاتها المالية من أجل تمويل الإنفاق الحكومي الذي يمثل عماد سياستها الرعوية، وفي العام ١٩٨٦ قرر السعوديون التخلص من كونهم كبش فداء، فإن لم يتحمل منتجو البترول الآخرون معهم تكاليف خفض الإنتاج

لوضع ضوابط الأسعار، فلن يفعلوا هم ذلك وفتح السعوديين صنابير بترولهم وانهارت أسعار البترول العالمية إلى ما دون ١٠ دولار للبرميل، وهو ما أطلق عليه دانيال يرغين وصف «التعرق الجيد» ومنذ ذلك الحين لا يلجأ السعوديون إلى خفض الإنتاج لوقف هبوط الأسعار إلا إذا انضم إليهم المنتجون الآخرون، لقد اكتفوا من تأدية دور المنتج المتأرجح الذي يحافظ على توازن الأسعار في سوق هابط.

إن هذا المبدأ التوجيهي الذي اعتمده السعوديون باستمرار منذ منتصف الثمانينات هو ما يفسر سلوكهم في العام ٢٠١٤ أفضل من أي توضيح جيوسياسي، فالمنتجون الرئيسيون الآخرون كروسيا وإيران لم يكونوا على استعداد لخفض إنتاجهم، وفي مواجهة هذا الرفض كان السعوديون على أتم الاستعداد لإعادة الكرة مع المنتجين الآخرين، إن الاختيار لهذا التفسير سيتضح ما أعاد الروس والإيرانيون النظر في موقفهم وقدموا اقتراحا إلى الرياض للقيام بخفض مشترك في الإنتاج يشمل الدول الأعضاء في منظمة أوبك وخارجها من أجل دعم الأسعار ورفعها وإذا ما كانت ممارسات السعوديين السابقة كما هو مبين دليلا موثوقا به فإنهم سيقبلون بهذا الاقتراح على الرغم من هوأجسهم الجيوسياسية إزاء السياسة الخارجية الروسية وال إيرانية.

تحتل النظرية الجيوسياسية بشأن صناعة القرار المتعلقة بالبترول السعودي بمزيد من التأثير لو أن الرياض عملت على دفع الأسعار نحو الهبوط منذ ٢٠١٢ عندما كانت القضية السورية في موقع الصدارة، على العكس فقد كان السعوديون أكثر من سعداء لارتفاع أسعار البترول في وقت مبكر من العام ٢٠١٠ من دون أن يستخدموا ما لديهم من طاقة إنتاجية فائضة لطرح المزيد من البترول في السوق والآن ومع انخفاض الأسعار سيلجأ السعوديون إلى استخدام ما لديهم من احتياجات مالية ضخمة لاستنفاذ موارد منافسيهم بعامل الزمن عن طريق ممارسة الضغط ليس على إيران وروسيا فحسب ولكن أيضا منتجي البترول ذي التكلفة العالية في أمريكا الشمالية، حيث يتركز الارتفاع الكبير في الإنتاج هو الذي يلعب دورا رئيسيا في انهيار السوق في العام ٢٠١٤ وهم في هذا المسعى سيلعبون لعبة طويلة، على أمل أن ركود السوق الحالي سيؤدي إلى تراجع الاستثمار في أمريكا الشمالية وبالتالي سيقبل من إنتاج أمريكا الشمالية ويحد من كمية البترول المطروحة في السوق ولكن انخفاض الأسعار يؤثر على السعوديين أيضا وإن لم يكن بالشدة ذاتها التي تؤدي الروس والإيرانيين وإذا

ما جاءت طهران و موسكو إلى طاولة المفاوضات فمن المرجح أن تجد من الرياض استعدادا للتوصل إلى اتفاق طالما أن أعباء تخفيضات الإنتاج سيتم تقاسمها. (١)

يتضح أن أسباب انخفاض أسعار البترول الخام ترجع إلى أسباب اقتصادية، تتمثل في وفرة المعروض من الزيت والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحظر عن تصدير الزيت الخام لأول مرة منذ ٤٠ سنة، ومع التوسع في استخدام الطاقات البديلة مع الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالزيت والغاز الصخريين. وفي المقابل نجد انخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النمو في الصين والبرازيل، كما ساهم التوجه نحو استغلال الطاقات الجديدة والمتجددة في التراجع الشديد للأسعار.

كما ترجع إلى أسباب سياسية تتمثل إلى افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل انخفاض أسعار الزيت الخام والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران مما يجعل كلا الدولتين تلتفتان إلى الشأن الداخلي خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية. (٢)

(١) زلماطي مؤمنة، أرزاق اسمهان، الأزمة النفطية وانعكاساتها على السياسة الاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٤٣: ٤٥.
(٢) فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، بحث مقدم إلى مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الثالث - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢٣

الخاتمة

يمكن القول انه يصعب معرفة مقدار القوى الاحتكارية للشركات الكبرى بشكل دقيق نظراً للتشابك الاقتصادي الرأسي والأفقي الذي خطته الشركات العالمية الكبرى، لان هذه القوى لا تنبع فقط من احتكار القلة في قطاع الطاقة بل يتعداها إلى مجالات اقتصادية وصناعية متنوعة تمتلكها هذه الشركات بغرض تقليل المخاطرة الاستثمارية الناتجة عن الدورات التجارية.

في هذا السياق يشكل الاستحواذ أو السيطرة على مكامن البترول الغنية باحتياطاتها حجر الزاوية في استمرارية قوى وهيمنة شركات البترول الكبرى على الساحة العالمية ويد دولها الطولي في التحكم بمسارات الاقتصاد العالمي.

لقد أصبح واضحاً أن للبترول أهمية في التطور الاقتصادي في العالم وهو بالتالي له أثر على العلاقات بين الشعوب، خاصة عندما أخذت الأقطار المنتجة للبترول دوراً أكبر في صناعة قرارات الإنتاج والتسعيرة ولكن هذا التأثير يكون إيجابياً إذا كانت سوق البترول هي سوق (البائعين) أما إذا أصبح هناك فائض منه وتحول إلى سوق (مشتريين) فإن استخداماته السياسية تضعف حتى تصل إلى الصفر.

على الرغم من الحقيقة المعروفة وهي أن الوطن العربي هو ضمن الأقاليم الرئيسية المحتاجة إلى الطاقة اليوم وسوف تزداد احتياجاته في المستقبل، وأن البترول المنتج من هذا الإقليم والذي يصدر إلى الدول الصناعية هو بمثابة استنزاف للثروة القومية حيث أن الدول المصدرة للبترول تمد العالم بحوالي ١٦ ٪ من احتياجاته. وعلى الرغم من أن الاحتياطي المؤكد في أراضيها لا يتجاوز ٨ ٪ من الاحتياطي العالمي وأن هذه الأقطار قد قدمت مساعدات إلى الدول الفقيرة والمحتاجة. على الرغم من كل تلك الحقائق فما زالت الضغوط من جهة والدعاية المضادة من جهة أخرى تضع دائماً الأقطار المصدرة للبترول وخاصة العربية في موضع الاتهام وتصفها بالاستغلال وتبديد الموارد والجشع في طلب الأسعار المرتفعة، ولا يمكن أن تتعدل تلك الصورة وتظهر بأبعادها الحقيقية إذا كانت جبهة الأقطار المصدرة للبترول وخاصة العربية منها مفككة غير متلاحمة ولو أنها نظرت إلى مصالح أجيالها القادمة نظرة الاحترام لتقامت باتخاذ خطوات جادة في الحفاظ على هذه المادة الحيوية.

يمكن القول إن الأزمة المالية العالمية هي أزمة النظام الرأسمالي ككل، ومن الخطأ أن نجزأ الأزمة أو حصرها في المؤسسات المالية، لكن هذه الأزمات سببها الرئيسي هو الارتضاع المستمر للأرباح، وفي المقابل لا توجد استثمارات منتجة من شأنها الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية للإنسانية.

التوصيات

أن الطلب على الزيت الخام في مصدره هو عديم التأثير بتغيرات الأسعار وبالتالي يجب أن يكون سعر الزيت الخام بعيداً عن التقلبات العنيفة. ذلك أن من شأن هذه التقلبات أن تجر عواقب خطيرة في المدى البعيد على البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة على السواء.

يجب أن تكون للأسعار علاقة وثيقة معقولة بالأسعار القائمة اليوم، ذلك أن أي تغير عنيف خلال فترة وجيزة من الوقت يؤدي إلى انخفاض كبير في إيرادات البلدان المنتجة واما إلى زيادة كبيرة في تكاليف الطاقة في البلدان المستهلكة.

يجب أن يكون التكهّن بالأسعار أمراً ممكناً ضمن حدود معقولة، ذلك أن إمكان التكهّن ضمن هذه الحدود وبالنسبة إلى عدد من السنين يكسب البلدان المنتجة فائدة التمكن من تخطيط نموها الاقتصادي بمزيد من الثقة، كما يكسب البلدان المستهلكة فائدة الأمان الإضافي الناجم عن العلم بأن الأسعار لن تتقلب على غير هدى.

يجب أن تأخذ الأسعار بعين الاعتبار أسعار السلع الصناعية المرتفعة باستمرار وأن يعوض عن ارتفاعها بطريقة ما. فهذه الطريقة وحدها تستطيع البلدان المصدرة للبترو، التي هي كغيرها من البلدان المصدرة للمواد الأولية تعاني من مشكلة ميل الأسعار إلى التدهور، أن تحقق الاستقرار الطويل على المدى المطلوب لنموها الاقتصادي.

انشاء صناديق بترولية:

تأسيساً لدولاً بترولية لصناديق سيادية أو صناديقاً للبترو لا يعنى بالضرورة وجود نموذج موحد لهذا الصناديق إذ لا حظ وجود اختلافات بين تجارب الدول وتشمل على وجه الخصوص صاهدافوهيكلوا لياتعملوحتى التسمية التسمية الرسمية المعتمدة لهذا الصناديق إلا أن الأعمال المشتركة بينها هو مصدر تمويلها الذي يتمثل أساساً في الفوائد المالية المحققة نتيجاً ارتفاع أسعار البترول على المستوى العالمي، وعموماً يمكن تقسيم صناديق البترول إلى نوعين

ودة حاليا إلى صناديق احتياط، صناديق اذخار، صناديق استثمار، كما يمكن تقسيمنا ديقا لبتروول حسب مجال عملها إلى صناديق محلية تعمل داخل البلد أو صناديق خارجية تقيم تد مجال عملها خارجا للبلد. تتمثل أهداف الصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية. وتخفيض المديونية العمومية.

يفرض علينا الواقع الجيوبولتيكي للبتروول الإشارة في النهاية إلى أهمية الأقطار العربية التي تلعب الدور الرئيسي اليوم في الساحة البترولية وخاصة في الخليج. فالدرس الذي تكرر أكثر من مرة خلال السنوات الثلاثين الماضية في العلاقات الدولية البترولية هو أنه إذا لم تحقق تنمية شاملة سياسية اقتصادية اجتماعية مبنية على مشاركة شعبية واسعة وموجهة إلى تحقيق علاقات داخلية متوازنة تصبح هذه الأقطار معرضة لهبوب الرياح الشديدة التي قد لا تنفع فيها حلول مثل تكديس السلاح أو العلاقات الثنائية الخاصة. فما دام البترول موجودا تبقى طلبات العالم الصناعي واجبة التحقيق وتتصاعد هذه الطلبات درجات كلما اختل التوازن الداخلي لهذه الأقطار لذلك فان شعار البترول للتنمية عن طريق المشاركة هو الشعار المطلوب رفعه ليحقق خلال السنوات القليلة القادمة... حتى ولو من اجل انقاء الأعاصير.

الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية من حيث السيطرة على صناعة البترول داخل بلادها عن طريق شركة أرامكو، وبالتالي التوجه نحو دمج الشركات الوطنية العاملة في صناعة البترول داخل جمهورية مصر العربية وانشاء كيان واحد ذات رأس مال ضخم يسيطر على صناعة البترول بداية من مرحلة البحث والتنقيب انتهاء بمرحلة التوزيع مع التوسع في المشاريع الرأسمالية والأفقية.

المراجع

أولاً: كتب

١. أزوالدو دويريرو: أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية، ترجمة د/فاطمة نصر، سطور الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢. ص ٤٣:٤٤، ٨٤:٨٦،
٢. بيوار خنسي: اتجاهات البترول أهميته مخاطره تحدياته، دارناراس، الطبعة الأولى، كردستان العراق، ٢٠٠٦. ص ٧٣،
٣. توبي شيلي: النفط السياسة والفقر والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، العبيكان، الطبعة الأولى، السعودية ٢٠١٠، ص ١٤٥، ٤٧،
٤. جون جازفنيان: التكاليف على نفط افريقيا، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣. ص ٢٢:٢٣، ٢٦:٢٨، ٣١:٣٢، ١١٠، ١٢٣:١٢٥،
٥. حسين عبدالله: اتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٢. ص ١٧،
٦. دراسات في الاقتصاد: أسلوب الإنتاج الرأسمالي، دارالعلوم الحديثية، بيروت، الطبعة الأولى. ص ٢٠، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤،
٧. رشدي إبراهيم: اقتصاديات الثروة البترولية الاقتصاد المصري نموذج للدراسة، نور للنشر، الطبعة الأولى، لاتفيا، ٢٠١٨. ص ٥٦، ٧٨، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٥٥،
٨. علي أحمد عتيقة: اتجاهات الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩١. ص ٦٦:٦٧،
٩. فيل أوكيف - جيوف أوبراين - نيكولا بيرسال: مستقبل استخدام الطاقة. ترجمة عائشة حمدي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ٢٠١١. ص ٢٧، ٣٩،
١٠. قصي عبد الكريم ابراهيم: أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠، ص ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٧٠، ٧٤،
١١. محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٢، ص ٢٠، ٢٣، ٢٥، ١٧٣،

١٢. محمد خيتاوي: الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان سوريا ٢٠١٠. ص ١٣٣، ١٣٤،

١٣. محمد مصطفى الخياط: اقتصاديات الحفر الأفقي في إنتاج البترول العربي. القاهرة ٢٠١٠. ص ٢٨

، lakvosAlhadeff: The Geopolitics of Energy & Terrorism Part 3. 2016. P 47،

ثانياً: رسائل علمية

١. إبراهيم بورنان: الغاز الطبيعي ودوره في تأمين الطلب على الطاقة في المستقبل. رسالة دكتوراه ٢٠٠٦، ص ٣١٩،

٢. زماطي مؤمنة، أرزاق اسمهان: الأزمة النفطية وانعكاساتها على السياسة الاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠١٦. ص ٤٣: ٤٥،

ثالثاً: أبحاث

١. فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم: تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، بحث مقدم الى مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الثالث - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ٢٠١٦. ص ٢٣

٢. عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي: التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزرقاء، العراق، ٢٠٠٩. ص ٥: ٦،

٣. سلمان محمد الديراوي: الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية، بحث منشور بمجلة جامعة الأقصى، المجلد العشرين، العدد الأول، فلسطين، ٢٠١٦. ص ٢٥١: ٢٥٢،

٤. جميل طاهر: النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، ديسمبر ١٩٩٧. ص ٢٠، ٢٢

٥. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين: العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger ، جامعة القادسية، العراق، بحث بدون سنة نشر. ص: ٧، ٩،

رابعاً: مجالات

مجلة النفط والتعاون العربي العدد ١٣٤ صيف ٢٠١٠.

خامساً: مواقع

[/https://www.eia.gov](https://www.eia.gov) ادارة معلومات الطاقة الأمريكية

[/https://www.energyinst.org](https://www.energyinst.org)

سادساً: تقارير

OPEC annual reports. 2014p 2

OPEC: world oil outlook 2045 report. 2021

International Monetary Fund World Economic Outlook (October - 2021)

الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي:
أسعار النفط إلى أين؟ تقرير، واشنطن، ٢٠١٦. ص: ٢، ٦،

التقرير الشهري لمنظمة الأوبك، شهر مايو ٢٠١٩

التقرير الشهري لمنظمة الأوبك، شهر ابريل ومايو ٢٠٢٠

ملخص

يعتبر البترول من أهم السلع التي يتم تداولها في الأسواق الدولية، فهو يستحوذ على النسبة الأكبر من التجارة الدولية، حيث البترول بشقيه الزيت والغاز يدخل في كثير من الصناعات، اما كطاقة لتشغيل المصانع أو مادة أولية تدخل في الصناعة التحويلية، ولهذا فان جميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة تعتبر البترول سلعة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها.

تسعى الدول الصناعية الرأسمالية الى السيطرة على منابع البترول من خلال شركاتها دولية النشاط، من أجل توفير امدادات الطاقة لديها، كما تسعى أيضا الى الهيمنة على تجارتها الدولية من أجل تحديد سعر منخفض لهذه السلعة وبالتالي الاضرار بمصالح الدول المنتجة.

التكوين الاقتصادي الرأسمالي قائم على الأزمات المالية، والبترول مثله مثل كل السلع الاستراتيجية يتأثر سوقه بتلك الأزمات، ولهذا تلجأ أوبك دائما الى محاولة خفض الإنتاج للمحافظة على أسعاره من الانهيار، الا أن الإجراءات التي تتخذها دائما ما يكون تأثيرها ضعيف، وذلك بسبب انتاج الدول الغير أعضاء في منظمة الأوبك وخاصة دول أفريقيا التي تسيطر عليها الشركات دولية النشاط.

كلمات مفتاحية (البترول، الغاز الطبيعي، صناعة البترول، الرأسمالية، الأزمات الدولية، سوق البترول، عرض البترول، منابع البترول، أفريقيا)

the petroleum between capital predominance and global market crisis

Dr. Rushdy Ibrahim Rushdy Abdeen

Extract

Petroleum as a commodity is considered the most important commodity which is circulated in the global markets, it has the biggest share in international trade. Petroleum with its components, crude oil, and natural gas enter a lot of industries, even as operating energy or as a raw material. So, developed and developing countries consider petroleum as an Indispensable strategic commodity.

Capital countries are pursuing to dominate the petroleum reservoirs by its international companies, to secure its energy need. Also, these countries are pursuing to monopoly the petroleum markets, to get this commodity at low prices.

Capitalism depends on the financial crisis, and petroleum markets are affected by these crises, OPEC always reduces production, to preserve petroleum prices away from collapse.

keywords (oil, gas, petroleum industry, capitalism, financial crisis, petroleum markets)